S/1996/664
16 August 1996
ARABIC

مجلس الأمن



بوتسوانا وغينيا - بيساو ومصر: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ١٠٦٤ (١٩٩٦) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ و ١٠٥٤ (١٩٩٦)
المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ (S/1996/541) و Add.1 و 2 و 3.

وإذ يحيط علما برسائل المندوب الدائم للسودان المؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦
(S/1996/402)، و ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/464)، و ٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ (S/1996/513).

وإذ يحيط علما أيضا برسالة الممثل الدائم لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ (S/1996/538).

وقد جزع جزاً شديداً لمحاولة الإرهابية التي استهدفت رئيس جمهورية مصر العربية في أديس أبابا، إثيوبيا، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، واقتناعاً منه بضرورة تقديم المسؤولين عن تلك الفعلة للمحاكمة،

وإذ يحيط علما بأن البيانات الصادرتين في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عن الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها (S/1996/10)، المرفقات الأولى والثانية، اعتبراً أن محاولة اغتيال الرئيس مبارك لم تستهدف رئيس جمهورية مصر العربية وحده، ولا سيادة إثيوبيا وسلامتها واستقرارها فحسب، وإنما استهدفت أيضاً أفريقيا بأسرها،

وإذ يأسف لكون حكومة السودان لم تمثل حتى الآن طلبات الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية الواردة في البيانات المذكورين،

وإذ يحيط علما باستمرار منظمة الوحدة الأفريقية في بذل الجهود لضمان امتثال السودان لطلبات الجهاز المركزي لهذه المنظمة، وإذ يأسف لأن حكومة السودان لم تتجاوب بالقدر الكافي مع جهود منظمة الوحدة الأفريقية،

* 9620998 *

وقد جزع جزعاً بالغاً لعدم امتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في الفقرة ٤ من القرار ٤٠٤ (١٩٩٦)، والتي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦)،

وإذ يؤكد من جديد أن لقمع أعمال الإرهاب الدولي، بما فيها الأعمال التي تشتراك فيها الدول، أهمية أساسية بالنسبة إلى صون السلام والأمن الدوليين،

وإذ يقرر أن عدم امتثال حكومة السودان للطلبات الواردة في الفقرة ٤ من القرار ٤٠٤ (١٩٩٦)، والتي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦)، يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين،

وتحصيماً منه على القضاء على الإرهاب الدولي وضمان التنفيذ الفعال للقرارات ٤٠٤ (١٩٩٦) و ١٠٥٤ (١٩٩٦)، وإذ يتصرف، تحقيقاً لهذه الغاية، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - يطالب من جديد بأن تتمثل حكومة السودان امتثالاً كاملاً ودون مزيد من التأخير، للطلبات المبينة في الفقرة ٤ من القرار ٤٠٤ (١٩٩٦) والتي أعيد تأكيدها في الفقرة ١ من القرار ١٠٥٤ (١٩٩٦):

٢ - يحيط علماً بالخطوات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء لتنفيذ الأحكام الواردة في الفقرة ٢ من القرار ٤٠٥٤ (١٩٩٦)، ويطلب من الدول التي لم تبلغ الأمين العام بالخطوات التي اتخذتها تحقيقاً لتلك الغاية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

٣ - يقرر أن تحرم جميع الدول الطائرات المسجلة في السودان، أو التي تملكها أو تستأجرها أو تشغليها شركة الخطوط الجوية السودانية، من الإذن بالإقلاع من أراضيها أو النزول فيها أو التحليق فوقها، وكذلك الطائرات التابعة لأية هيئة، أيهما كان مقراً لها ومكان تنظيمها، تملك شركة الخطوط الجوية السودانية جزءاً كبيراً منها، أو تتحكم فيه، أو التي تملكها أو تستأجرها أو تشغليها حكومة السودان أو سلطاته العامة، أو هيئة تملك حكومة السودان أو سلطاته العامة جزءاً كبيراً منها أو تتحكم فيه، أيهما وجد مقر تلك الهيئة ومكان تنظيمها؛

٤ - يقرر أيضاً أن يحدد، بعد مرور ٩٠ يوماً من تاريخ اعتماد هذا القرار، تاريخ نفاذ الأحكام الواردة في الفقرة ٣ أعلاه وجميع جوانب إجراءات تنفيذه، ما لم يقرر المجلس قبل ذلك، على أساس تقرير يقدمه الأمين العام، أن السودان امتثل للطلب الوارد في الفقرة ١ أعلاه؛

٥ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تقريراً عن امتثال السودان لأحكام الفقرة ١ أعلاه؛

٦ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.